

— ضد الهجمة القمعية — على المؤسسات الأهلية

ورقة موقف
تشرين الثاني / نوفمبر 2021



لاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

أصدر وزير الحرب الصهيوني في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2021 قراراً بتصنيف 6 مؤسسات فلسطينية على قائمة ما يسمى "الإرهاب" متهماً هذه المؤسسات أنها تشكل "غطاء لترويج وتمويل أنشطة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين".

لا يمكن تصنيف هذا القرار إلا كامتداد لسياسات الحكم العسكري المفروض من قبل المحتل الصهيوني على الفلسطينيين على اختلاف نقاط وجودهم في الأرض المحتلة، والتي تسعى في مجموعها لقهر الفلسطيني، وإخضاعه والتحكم في سلوكه الفردي والجمعي ونمط حياته، واستكمال ما لم تحققه عمليات التهجير الكبرى التي قام بها المحتل في أرض فلسطين.

والحال هذه، فإن ضغط الاحتلال على المؤسسات الأهلية الفلسطينية وملاحقته لها، سياسة دائمة شكلت على مدى سنوات الاحتلال ركناً أساسياً من سياساته ضد الفلسطينيين، وشملت استخدام أدوات مختلفة من بينها إغلاق مقرات المؤسسات ومصادرة أرصدها أو أدوات عملها، وملاحقة القائمين عليها وكوادرها.

وهي سياسات شهدت تصعيداً مضطرباً منذ بداية انتفاضة الأقصى عام 2000، على وقع هجمات الاحتلال التحريضية ضدها، والتي تبنتها الدول المانحة، وسعت لفرضها على المؤسسات الفلسطينية، كما شهدت قفزة جديدة منذ بداية هذا العام بامتدادها لتطال شريحة جديدة من مؤسسات العمل الأهلي.

ورغم الاستنكار والإدانات واسعة النطاق من المؤسسات الحقوقية لهذه الممارسات الاحتلالية، وصدور مواقف دولية تدين القرار الأخير الذي شمل المؤسسات الستة، فإن مواقف الأطراف الرئيسية المعنية، والداعمة للاحتلال، خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، كانت أقرب ما يمكن لتبني منطق المحتل، بل وممارسة صنف من سياساته، إذ مضت قدماً باتجاه اعتبار المكون العسكري للاحتلال مصدراً للحكم على أداء المؤسسات التي تخدم شعب فلسطين، أي أنها نصّبت من يمارس مخالفة فاضحة لكل القوانين والأعراف الدولية والإنسانية قاضياً بحق ضحيته، مكتفية بمطالبات أو إشارات لنيتها "النظر" في الاتهامات التي كالتها هذا المحتل لضحاياه.

إن مقارنة هذا القرار تستدعي العودة لمجموعة من القضايا المرتبطة:

أولاً:

إن واجب المؤسسات الأهلية في الحالة الفلسطينية هو خدمة الشعب الفلسطيني المُعرَّض للاحتلال ولخطط التهجير والعزل والحصار والتنكيل الاحتلالية، والحد الأدنى من ممارسة هذا الواجب من المؤكد أنه يقتضي مواجهة هذه السياسات وهو ما يزعج المحتل بكل تأكيد، أي نهوض هذه المؤسسات بالحد الأدنى من الواجب الإنساني والأخلاقي تجاه شعب يتعرض لسياسات تنكيل وحشي من غزة محتلين.

ثانياً:

إن دور المؤسسات الأهلية والبنى الاجتماعية والسياسية الفلسطينية المختلفة في مواجهة الاحتلال، يعود لكونها امتداداً لتكوين المجتمع الفلسطيني وبنى أفرزها للنهوض بواجبات عدة من بينها الإسهام في

حماية الوجود الفلسطيني المهدد بفعل الاحتلال وممارساته، فعمليات
الحصار والاعتقال والتدمير الممنهج للاقتصاد وجرائم القتل والعدوان
والقصف والتدمير للبيوت والمنشآت والبنى التحتية هي ما توسع الحاجة
لفعل مؤسسي تنتظم لأجله شرائح من الفلسطينيين في العمل الأهلي
لأجل مواجهة الاحتلال.

ثالثاً:

إن أول أسباب فتح الباب أمام الاحتلال لوسم كل فعل فلسطيني غير
منصاع له بـ"الإرهاب"، هو موقف حلفائه الداعم لهذه السياسات، فلقد
تم وضع القوى السياسية الفلسطينية على قوائم الإرهاب الأمريكية
والأوروبية، وملاحقة كل من يتعاطف أو يتعامل معها في هذه البلدان أو
حول العالم، في سياسة تبنت مقولات ونهج واتهامات الاحتلال بحق

ضحاياه من الفلسطينيين، وتجاوزت المواقف الأوروبية والأمريكية ذلك باتجاه تبني مواقف الاحتلال بشأن شروط تمويلها للمؤسسات الفلسطينية، وهي شروط ترهيبية تهدف لعزل هذه المؤسسات عن مجتمعها وخصوصاً ضحايا الاحتلال المستهدفين بحملات الملاحقة وسياسات التنكيل من قبله.

وفي هذا الطور من الهجمة المستمرة على المؤسسات الأهلية الفلسطينية، استجاب سفراء الاتحاد الأوروبي لدعوة إلى الاجتماع مع ممثلي أجهزة مخابرات الاحتلال و خارجيته أواخر أيار/ مايو 2021، تحت عنوان "بحث ارتباط مؤسسات المجتمع المدني بالإرهاب"، وهو اجتماع تلاه تجميداً من جانب ممثلية الاتحاد الأوروبي لمنح مقدمة لمجموعة من المشاريع التي تنفذها مؤسسات فلسطينية.

وإلى جانب عمليات التنكيل والتعذيب والاعتقالات التي مارستها سلطات الاحتلال وأجهزة الشاباك بحق الفلسطينيين العاملين في هذه المؤسسات، قامت الممثلة الأوروبية بعمليات تدقيق لعمل هذه المؤسسات وإمكانية ارتباطها بما تصنفه "إرهاباً" على مدار ثلاثة أشهر من أيار/ مايو حتى آب/ أغسطس 2021.

رابعاً:

تشكل اتهامات "الإرهاب" واحدة من الأدوات القديمة في جعبة الحكم العسكري الصهيوني المفروض على الفلسطينيين، وهنا لا بد من التذكير أن كل مؤسسة او فرد فلسطيني لوقح أو قتل أو عذب أو صودرت ودمرت أملاكه، حدث له هذا بموجب أمر عسكري إسرائيلي مماثل، وهو أمر

تدرك الأطراف المعنية، خاصة حلفاء الاحتلال كونه إقراراً مسبقاً بطبيعة القرار والجهة الصادر عنها.

هذا الوسم ليس اتهام للنظر فيه أمام محكمة، بل هو إعلان لقرار بالملاحقة والتنكيل، أي إعلان بنية ارتكاب جرائم حرب جديدة من قبل قوات الاحتلال بحق من ورد بشأنهم الإعلان، وهي واحدة من أدوات المحتل في قمعه للفلسطينيين والتي طالما استخدمها لتحديد شكل وجودهم والتحكم الكامل في مصيرهم، وحرمانهم من حقهم في تنظيم الذات بأي شكل من الأشكال إلا بما يتلاءم مع رؤية الاحتلال وشروطه، حيث يحظر تنظيماتهم السياسية ويلاحقها، ويمنعهم من إجراء الانتخابات بعد ان اعتقل النواب الذين أفرزتهم الانتخابات الماضية، ويقوم بحملات متكررة لحظر المؤسسات الأهلية والإعلامية وغيرها.

تتصل هذه المرحلة من الحملة المتصاعدة ضد المؤسسات الأهلية الفلسطينية في العامين الأخيرين، بسياسات احتلالية تسعى لمحاصرة كل أشكال الدعم المقدم للأسرى وللضحايا والشرائح الأكثر تعرضاً للانتهاكات المباشرة من قبل الاحتلال، أي تفكيك مظلات الدعم الحقوقي والقانوني والمجتمعي لضحايا الاحتلال بغية السماح له بالتفرد بهم وتصعيد تنكيهه وقمعه لهم، وهي حملات شملت أيضاً أوامر للبنوك الفلسطينية بإيقاف حسابات الأسرى الفلسطينيين لديها، وضغوطاً على السلطة الفلسطينية لوقف دعم الأسرى وحل البنى الحكومية الراعية لهم ووقف موازنتها.

في مواجهة هذه السياسة

لطالما واجه الفلسطينيون سياسات مماثلة من قبل الاحتلال ونجحوا في إسقاطها في محطات كثيرة، متمسكين بحقهم الإنساني والوطني في تنظيم الذات وصياغة المؤسسات الأهلية والمجتمعية والأجسام السياسية التي تعمل في خدمتهم وتدافع عن حقوقهم، كما انخرط قطاع من المجتمع المدني الفلسطيني في ائتلافات ترفض الخضوع لشروط المانحين خصوصاً حلفاء الاحتلال الذين اشترطوا التزام هذه المؤسسات بمعايير الاحتلال.

هذا التصدي بمحطاته المتعددة استند بالأساس على إيمان القائمين على العمل الأهلي بدورهم الوطني وانحيازهم لحقوق شعبهم الوطنية والإنسانية، وقدرته النضالية الإبداعية، والإدراك العميق لخطورة الانصياع لسياسات

الاحتلال، بل واعتبار هذا الصدام الذي يسعى له الاحتلال فرصة لفضح سياساته وجرائمه.

في إطار المواجهة وبروح الالتزام و الإسناد و التضامن الكامل مع المؤسسات التي شملها القرار الاخير للاحتلال، وكل تلك المؤسسات التي تعرضت للملاحقة والإغلاق والتضييق، والبنى الوطنية والسياسية التي تعمل في خدمة المجموع الشعبي الفلسطيني بقطاعاتها المختلفة، نقترح الالتفاف حول آليات المواجهة التالية:

1- الإجماع الكامل على ضرورة اعتبار هذه المرحلة من إجراءات الاحتلال وداعميه ضد المؤسسات والبنى الوطنية هي محطة مواجهة لا مناورة ضد هذه السياسات، ونقطة مفصلية لإسقاطها، بما فيها وثيقتنا الشروط الخاصة بالتمويل الأوروبي والأمريكي للمؤسسات الفلسطينية.

2- إن من واجب المؤسسات الأهلية، والمجتمع المدني الفلسطيني بكافة مكوناته، اعتبار ما جرى من قبل الاحتلال فرصة لاستعادة ثقة الجماهير الفلسطينية بدورها الوطني، ونبذها للأجندة التي سعى المحتل والمانحون الدوليون لفرضها على هذه المؤسسات، ورفضها للأدوار التي تورطت فيها بعض المؤسسات الأخرى لتمرير رؤى تهدف لفرض الخضوع على الفلسطينيين.

3- إن اللقاءات التطبيعية مع الاحتلال، أو التورط في استجداء هيئاته، او المطالبات الموجهة لسلطاته العسكرية أو حكومته بشكل مباشر أو عبر وسطاء، تمثل تخلياً عن الدور الوطني لهذه المؤسسات، وطعنة غادرة لكل تلك المواقف التضامنية التي أطلقها الأصدقاء الحقيقيون للشعب الفلسطيني والداعمون لنضاله.

4- واجب السلطة الفلسطينية في مواجهة هذه الهجمة، إعادة تراخيص وسجلات الجمعيات الأهلية والخيرية التي قامت بإغلاقها، والإيعاز لسلطة النقد وإدارات البنوك بالتوقف عن الامتثال لمعايير الاحتلال بشأن الجمعيات والأفراد الفلسطينيين.

5- إن طريق المواجهة يحتم النظر لها لا كمواجهة قطاعية تخص المؤسسات الأهلية أو شق منها، ولكن مساحة لانتزاع حق أساسي من حقوق الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال، والعمل على تقصير عمر هذا الاحتلال واستعادة الحرية.

6- إن التكامل بين المؤسسات الأهلية والتضامن الجدي والملموس كفيل بإغلاق هذا المسار، سواء من خلال فتح أبواب ومقرات المؤسسات الأخرى أمام تلك التي استهدفها القرار الاحتلالي، أو عبر

وضع مواردها في خدمتها، أو حتى الذهاب نحو تشكيل صندوق للتمويل الوطني يسهم في درء شروط المانحين.

7- إن الضغط على الحكومات الحليفة للاحتلال وداعميه هو واجب كل تلك الأطر الصديقة للشعب الفلسطيني والمُناصرة لحقوقه والمناهضة لسياسات العدوان والعنصرية والاحتلال، وهي مساحة فعل تشكل اختباراً لجدية مواقف كثير من الأطر الصديقة لمؤسسات العمل الأهلي الفلسطيني.